رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1757) السنة السابعة - الثلاثاء(30) آذار 2010

تنويه

نشر خطأ إعلان على الصفحة الاولى تابع لشركة آسيا سيل في عدد يوم امس من جريدتنا المرقم (١٧٥٦) بتاريخ الاثنين ٢٠١٠/٣/٢٩ علماً ان الخدمة المعلن عنها تم الغاؤها بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ لذا اقتضى التنويه والاعتذار.

السهيل لـ (المدى): الأنباء التي تحدثت عن رئاسة التيار الصدري الائتلاف الوطني غير دقيقة

المالكي: تحالف تشكيل الحكومة في مراحله الأخيرة ولن اشترط تولي رئاسة الوزراء

□ بغداد- وكالات

نفى القيادي في التيار الصدري قصي السهيل الانباء التي تحدثت عن رئاسة الصدريين لقائمة الائتلاف الوطني وقال السهيل في اتصال هاتفي مع المدى ان امر رئاسة الائتلاف لم تبحث حتى هذه اللحظة وان المعلومات التي تنشر عن رئاستي للائتلاف الوطني بديلا للسيد عمار الحكيم عارية عن الصحة فالائتلاف في الوقت الحاضر معني باجراء مشاورات حول تشكيل الحكومة من اجل اخراج البلاد من حالة الفراغ السياسي وان السيد عمار الحكيم بوصفه رئيسا للمجلس الاسلامي العراقي لم يرأس الائتلاف كونه لم يرشح نفسه للبرلمان. وكانت النائبة في التيار الصدري لقاء آل ياسين، قد اكدت في تصريح لوكالة أنباء الإعلام العراقي إن «التيار الصدري سيترأس الائتلاف الوطني، بعد حصوله على ٦٠ في المئة من إجمالي أصوات الائتلاف، بما يؤهله للتمثيل في البرلمان»، موضحة «حصلنا حلى ٤٠ مقعدا في البرلمان، من بين ٧٠ مقعدا للائتلاف الوطني العراقي» مجتمعا.

وأضافت آل ياسين أن «قصي عبدالوهاب السهيل، الذي فاز عن محافظة بغداد، سيتولى رئاسة الائتلاف الوطني العراقي».

من جانبه اكد رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، أنه لن يشترط على حلفائه الجدد ان يكون رئيسا للوزراء في الحكومة المقبلة، نافيا وجود لقاءات بين اعضاء حزب الدعوة وقائمة علاوي في الوقت الحاضر.

وقال المالكي في لقاء تلفزيوني إن "اختيار رئيس الوزراء المقبل متروك لقناعة القوائم التي سنعلن قريبا عن التحالف معها"، مؤكدا "لن اشترط على تلك القوائم أن أتولى رئاسة الوزراء"، بحسب تعبيره.

وأوضح أن"التحالف مع القوائم الاخرى لتشكيل الحكومة وصل الى مراحله الاخيرة وسيعلن عنه خلال الايام القليلة المقبلة"، مبينا أن التحالف الجديد مشابه للائتلاف الوطني الموحد الذي انبثق عن انتخابات ٢٠٠٥ مضمونا لكنه يختلف بالتسمية".

وأضاف المالكي أن "من حق جميع القوائم التي ستشارك في التحالف الوطني الجديد تقديم مرشحيها لرئاسة الوزراء ضمن قواعد وضوابط تؤدي إلى اختيار رئيس وزراء تتفق عليه جميع الكتل المشاركة في التحالف الجديد".

مؤكدا أنه "المرشح الوحيد في ائتلاف دولة القانون لرئاسة الوزراء"، إلا أنه استدرك بالقول "جميع أعضاء ائتلاف دولة القانون لهم الحق في الترشيح لرئاسة الوزراء".

وذكر المالكي أن "بعض الأشخاص في القائمة العراقية ممكن ان يكونوا ضمن التحالف الوطني الجديد"، نافيا أن "يكون هناك في الوقت الحاضر إي لقاءات بين قيادات حزب الدعوة وأعضاء من القائمة العراقية".

من جانب اخر اكد القيادي في التيار الصدري ، وعضو الائتلاف الوطني العراقي نصار الربيعي طرح اكثر من مرشح لرئاسة الحكومة المقبلة ، مرجحا احتمال تسمية احدهم من داخل ائتلافه وقال لـ "المدى" نتائج المفاوضات بين الكتل التي ستمثل في البرلمان المقبل ،ستحدد المرشح لرئاسة الحكومة ولايوجد حتى الان مرشح معين وعلى الرغم من طرح عدة شخصيات الا ان الحديث الان يدور حول التفاهمات بين الاطراف المتفاوضة". مرجحا تسمية مرشح لرئاسة الحكومة من قبل الائتلاف الوطني، استنادا لنظامه الداخلي:"عندما يتم الاتفاق مع الكتل الاخرى، وخصوصا ان هناك طرفا مازلنا نتفاوض معه، وفي حال حسم الامر لصالح الائتلاف الوطني فسيتم اختيار رئيس الوزراء منه ، بعد مناقشة الاسماء على وفق النظام الداخلي للائتلاف".

تفاصيل ص٣

قوات عراقية اثناء تدريب عسكري في شمال بغداد .. أ ف ب

ستة فائزين في الانتخابات يشملهم اجتثاث البعث والنزاهة توقف سفراء عن العمل

□ بغداد / هشام الركابي

أعلنت "هيئة المساءلة والعدالة" ان هناك عدداً من النواب الجدد يواجهون احتمال إلغاء عضويتهم في البرلمان، متهمة مفوضية الانتخابات بتجاهل قراراتها والسماح لهم بالمشاركة في هذا الاستحقاق.

وأكد المستشار في الهيئة مظفرالبطاط في تصريح صحفي ان فائزين في الانتخابات "مشمولون بإجراءات المساءلة القاضية بحرمانهم من العمل السياسي في العراق".

ولفت الى ان "الهيئة قدمت طلبات عدة الى المفوضية قبل اجراء الانتخابات تطلب منع كثر من المرشحين من المشاركة في الانتخابات، بعدما تبين انهم مشمولون بالمادة السابعة من الدستور القاضية بمنع المتهمين بالانتماء إلى البعث والترويج للنظام السابق من المشاركة في العمل السياسي الا ان المفوضية تعاملت مع الأمر بانتقائية".

وتنص المادة السابعة من الدستور على حظر "كل كيان أو نهج يتبنّى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرض أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، خصوصا البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت أي مسمى كان".

وأشار البطاط الى ان"هيئة المساءلة والعدالة" رفعت دعوى الى المحكمة العليا ضد مفوضية الانتخابات على خلفية تجاهل قراراتها باستبعاد بعض المرشحين.

وتابع :"إذا جاء قرار المحكمة إيجابياً ستلغى عضوية الفائزين المتهمين في البرلمان "، موضحاً ان "الهيئة تنتظر ايضاً رأي المحكمة في مدى شرعية قرار المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي باحتساب اصوات المستبعدين لمصلحة كياناتهم.

فيما اكد المدير التنفيذي في الهيئة علي اللامي في مؤتمر صحفي حضرته المدى ان الهيئة قدمت للمفوضية في الثالث من الشهر الجاري اسماء ٥٤ بديلا عن الاسماء التي تم استبعادها لشمولها باجراءات الهيئة".

واضاف "لقد ابلغناها في اليوم ذاته، بان ٥٢ اسما بين هؤلاء مشمولون باجراءات الهيئة وستة منهم فازوا بمقاعد في مجلس النواب، ونحن نمتلك ادلة على شمولهم، بينها وثائق تؤكد مسؤولياتهم الحزبية وانتماءهم الى البعث".

ورفض اللامي اعلان الكتل التي ينتمي اليها المبعدون قائلا ان "القانون لا يسمح بكشف اسمائهم او اسماء كياناتهم الي حين البت بالامر من قبل هيئة التمييز" التي شكلها البرلمان السابق للنظر في طعون الممنوعين.

واشار الى ان "احد الفائزين المشمولين بقرار المنع معتقل بتهمة الارهاب وهو رئيس قائمة في ديالى" في اشارة الى حمدي نجم رئيس جبهة الحوار الوطني المنضوية ضمن القائمة "العراقية".

وقال اللامي أن "الكتاب الذي وجهه رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي إلى مفوضية الانتخابات كان ينص بشكل واضح على إلغاء عمل اللجنة البرلمانية المشرفة على عمل هيئة المساءلة والعدالة"، موضحا أن "الكتاب لم ينص في فقراته على إلغاء أو إيقاف عمل هيئة المساءلة والعدالة".

من جانب اخر أثارت تصريحات رئيس ائتلاف دولة القانون الاخيرة نوري المالكي بشأن التدقيق بملفات الفائزين في الانتخابات لوجود بعض المرشحين المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة حفيظة بعض الاطراف التي حققت نتائج متقدمة في الانتخابات لاسيما ائتلاف العراقية بزعامة د. اياد علاوي.

عضو ائتلاف العراقية فتاح الشيخ اوضح في تصريح خص به (المدى) ان الكلام عن تفعيل قرارات هيئة المساءلة والعدالة يجب ان يشمل جميع الاطراف لا طرفاً دون اخر. وقال الشيخ اذا كان المقصود من تفعيل قرارات هيئة المساءلة والعدالة شخصيات من ائتلاف العراقية فيجب ان نؤكد ان ائتلاف العراقية لايضم شخصيات مشمولة بقرارات هيئة المساءلة لان جميعهم قد جرى تدقيق ملفاتهم من قبل هيئة المساءلة والعدالة.

واضاف الشيخ ان كتلته ترحب بتنفيذ القانون والقضاء لكن يجب ان يشمل الجميع لا ان يطبق على جهة دون اخرى .

من جانبه اكد عضو ائتلاف دولة القانون حسين الجبوري ان الاجراءات التي تتخذها هيئة المساءلة والعدالة شرعية ودستورية . وقال في تصريح خص به (المدى) ان الدستور العراقي وجميع القوى الوطنية في العراق تمنع عودة حزب البعث الى الواجهة السياسية من جديد لان هذا الحزب ارتكب ابشع الجرائم بحق ابناء الشعب العراقي. واضاف ان ائتلاف دولة القانون من ضمن البرنامج السياسي الذي طرحه قبيل الانتخابات شدد على عدم السماح لحزب البعث بالمشاركة في العمل السياسي القائم الان في البلاد. ودعا الجبوري القوى السياسية الى توحيد جهودها ومواجهة كل من يحاول اعادة البعثيين الى السلطة. كما دعا هيئة المساءلة والعدالة الى تنفيذ القانون وعدم التساهل مع من شمل بقرارات الاجتثاث.

15 تعيد نشر أسماء أعضاء مجلس النواب الجديد

14 الطلبة يريد العودة من ملعب الناصرية بفوز ثمين

نواب يسعون إلى الاحتفاظ بالتحالفات السابقة.. وآخرون يتوقعون تشكيل الحكومة في فترة قريبة

□ بغداد / نصير العوام

مايزال ملف المفاوضات حول التحالفات مستمراً في ظل التكهنات بالشخصية التي ستكلف بتشكيل الحكومة ، فيما يرغب البعض بالاحتفاظ بالتحالفات السابقة ، ويشير البعض الاخر الى ان خريطة التحالفات قد تتغير. وقال القيادي في التحالف الكردستاني احمد انور: ان الاقرب لتحالفه هو الائتلاف الوطني العراقي وائتلاف دولة القانون لوجود رؤى مشتركة وسابقة منذ زمن المعارضة، مبينا ان مرشح الكرد لمنصب رئيس الجمهورية هو جلال طالباني، واضاف انور لـ (المدى): أن موضوع اختيار رئيس الوزراء للحكومة المقبلة حسم من قبل المحكمة الاتحادية عن تفسير الكتلة الاكبر وان التحالفات ستحدد المرشح الابرز وان المباحثات لم تبدأ الى الان ،مبينا ان الذي يجري حوارات لم تصل الى المباحثات الرسمية.

من جانبه توقع عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد مهدي البياتي ان يتم تشكيل الحكومة بمدة لا تتجاوز (١٥) يوما بعد عقد اول جلسة لمجلس النواب ، مشيرا الى ان قائمته ستشكل ائتلافا واسعا من خلال حواراتها التي تجريها الان، مستبعدا وضع قائمته خطوطا حمراً على قائمة معينة باستثناء بعض الشخصيات التي وصفها (بالصدامية) .ونفى البياتي لـ (المدى):" ما اشيع عن انسحاب التيار الصدري من قائمته ، واصفا هذا الموضوع بالتصريحات المغرضة من قبل السياسيين الذين يعادون التيار الصدري (حسب تعبيره). وتابع:"انه لانية للائتلاف بالتمسك بأي منصب او وزارة وان المهم لدينا في الوقت الحاضر هو تشكيل الحكومة وخدمة المواطن العراقي ،مبينا ان هناك حديثاً دار بين السياسيين بشأن تولي د.عادل عبد المهدي منصب رئاسة البرلمان ونحن ليس لدينا اي اعتراض او خط احمر على اي شخصية سياسية موجودة بتولي اي منصب ، وذكر انهم يعارضون الموالين لحزب البعث والصداميين فقط ، مؤكدا ان الحكومة القادمة ستكون (توافقية) خالية من اي عنصر من عناصر حزب البعث المنحل.

الى ذلك قال المتحدث الرسمي باسم التوافق العراقي سليم الجبوري: أن التوافق لم تحسم امرها بشكل وأضح في مشاركتها في الحكومة من عدمها أو تحالفها مع أي طرف سياسي".

واضاف الجبوري لـ (المدى): إن قرار المشاركة في الحكومة المقبلة يحتاج إلى مناقشات مستفيضة بين قيادات التوافق وسنرى أين تكمن المصلحة وقطعا سنكون مؤيدين ومتجهين صوبها وما اذا كان هناك من بين هذه الكتل ما يلبي الطموح ويكون قريبا من برنامجنا السياسي". وأوضح الجبوري :"لقد أجرينا لقاءات وتلقينا اتصالات من عدة أطراف تريد منا المشاركة في الحكومة إلا أننا لم نحسم أمرنا حتى الآن".

بعد إعلان أسماء أعضاء مجلس النواب

البحث عن مخارج دستورية للحكومة المقبلة

□ بغداد / المدى

بعد إعلان اسماء اعضاء البرلمان الجديد تتجه الأنظار إلى الرئيس جلال طالباني، الذي يوجب عليه الدستور العراقي دعوة مجلس النواب الجديد إلى الانعقاد، خلال مهلة ١٥ يوماً، لاختيار رئيس جديد للبلاد، وتشكيل الحكومة الجديدة.

وسيحتاج الرئيس الجديد لأغلبية الثلثين في البرلمان، أي ما نسبته ٢١٦ مقعداً من المجموع.

وبعد انتخابه، يكلف الرئيس مرشح الكتلة الأكبر عدداً (أي أكبر ائتلاف بعد الانتخاب)، وليس الكتلة الفائزة بأكبر مقاعد الانتخابات. بعدها، يبدأ رئيس الوزراء المسمّى باختيار تشكيلته الوزارية وعرضها على مجلس النواب لنيل الثقة. أما إذا فشل فيصار إلى تكليف مرشح آخر من قبل رئيس الجمهورية.

وأعطى الدستور الحق في تشكيل الحكومة إلى الكتلة النيابية التي يصل عدد مقاعدها إلى ما نسبته النصف زائداً واحد من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٥ مقعداً، لتكون قادرة على تحقيق الأغلبية. أي أن الكتلة الائتلافية هي التي تتشكل بعد إعلان نتائج الانتخابات، وبحاصل جمع مقاعد الكتلتين، يجب أن تحصل على ١٦٣ مقعداً. وهذه لازمة لا بد من الحصول عليها لتشكيل واختيار رئاسة الوزراء لأنها تتشكل من النصف زائداً واحد من مجموع ٣٢٥.

ويبدو أن التوافقات بين الكتل البرلمانية ستكون هي الحل النهائي لاختيار رئيسي الجمهورية والوزراء فضلاً عن التشكيلة الوزارية.

وفي حال تساوي المقاعد بين ائتلاف "دولة القانون" الذي يرأسه المالكي و"القائمة العراقية" التي يرأسها علاوي في مجلس النواب، فسيتم تكليف من يحصل على ١٦٣ صوتاً.

إذاً، العبرة ليست في الحصول على أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب، بل فيمن سيحصل على موافقة ١٦٣ صوتاً داخل مجلس النواب.

ولن تتمكن القوائم الفائزة الأولى في المقاعد البرلمانية من استمالة رئيس الجمهورية لتكليفها بتشكيل الحكومة، ما لم تكن قد ضمنت موافقة غالبية مجلس النواب المتمثلة بعدد ١٦٣ صوتاً.

وسيقوم رئيس الجمهورية المنتخب بتكليف شخصية لتشكيل الوزارة. لكن الدستور لا يشترط أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من أعضاء مجلس النواب، أي يجوز الاختيار من داخل المجلس أو خارجه.

ويجب على رئيس الجمهورية أن يصدر التكليف خلال ١٥ يوماً. ويعطي المكلف لتشكيل الحكومة مهلة لا تزيد على شهر لعرض حكومته على مجلس النواب للحصول على الموافقة عليها من ٨٢ صوتاً إلى ١٦٣ صوتاً.

وفي حال إخفاق المكلف بتشكيل الوزارة أو الحصول على موافقة مجلس النواب يتولى رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوماً تكليف شخصية أخرى.

وتشير المباحثات السياسية الجارية حالياً إلى وجود تنافس قوي بين "القائمة العراقية" و"دولة القانون" للحصول على هذا المنصب، فيما تترقب قائمة الائتلاف الوطني مباحثاتها مع هذه الكتل ومعرفة الكتلة التي يمكن ان تحصل منها على مكاسب على الرغم من رغبة قادتها بأن تشترك الكتل السياسية الأربع وهي العراقية وائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني بتشكيل الحكومة.. فيما تتجه انظار قائمتي علاوي والمالكي الى التحالف الكردستاني الذي يشكل ثقلا اساسيا في التحالفات القادمة.

وزارة الثقافة في اقليم كوردستان

للاعلام و الثقافة و الفنون

برعاية رئيس اقليم كوردستان السيد مسعود البارزاني

معرض أربيل الدولي للكتاب 5

پێشانگای نێودەوڵەتی هەولێر بۆکتێب

2 - 11 / 4 / 2010

بارك سامي عبد الرحمن